ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

"التواطؤ متواصل: بريطانيا "تُقدِّر السخاء السعودي!

يبدو أن الأداء الأممي مع تولي البريطاني، مارتن غريفيث، مهماته في آذار/ مارس المقبل، لن يغاير ما سُجّل للمبعوث الحالي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، طوال فترة حلوله في منصبه منذ ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، وحتى إعلان استقالته في ٢٢ كانون الأول/ يناير الماضي.

هذا ما توحي به التحركات البريطانية التي تستبق بدء مهمة غريفيث، وكذلك المواقف الأممية المصاحِبة لها، التي تغدو معها سيرة المبعوث الجديد، التي أمل فيها البعض خيراً، غير ذات أهمية واقعاً.

، أفيد عن تقدم بريطانيا بمقترح إلى مجلس الأمن لإصدار بيان يشيد بتعهد السعودية والإمارات بتقديم نحو مليار دولار لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن. وتعبّر مسودة البيان المذكور عن «تقدير» الدول الأعضاء في المجلس لذلك التعهد، وأيضاً لاعتزام السعودية إيداع مليارَي دولار في البنك المركزي اليمني. «تقديرٌ» لا يكتفي به المشروع البريطاني، بل يذهب إلى حدّ تجهيل هوية من يفرض الحصار على اليمن، ويوقع العدد الأكبر من الضحايا بين المدنيين، عبر إعرابه عن «مخاوف» الدول الأعضاء «بشأن الخسائر بين المدنيين بشكل عام، والقيود على واردات الأغذية للأغراض التجارية والإنسانية والإمدادات الطبية والوقود». وتكمل المسودة بمساواتها في المسؤولية عن الوضع الحالي بين جميع الأطراف، من خلال دعوتها إياهم إلى «السماح بوصول المساعدات إلى اليمن دون عراقيل».

هذا المشروع «المنحاز» أثار سخط المنظمات الدولية الحقوقية، وفي مقدمتها منظمة «هيومن رايتس ووتش»، التي رأت، على لسان مدير قسم الأمم المتحدة فيها، لويس شاربونو، أن «البيان الذي يدين طرفاً واحداً، وهو الحوثيين، ولا يذكر حتى انتهاكات الطرف الآخر، وهو التحالف بقيادة السعودية، يغذي مناخ الحصانة». وشدد شاربونو على أنه «يتعين على مجلس الأمن أن يسمي ويفضح الجميع».

وجاء الكشف عن المقترح البريطاني بعد ساعات من رفع خبراء أمميين تقريراً بشأن اليمن إلى مجلس الأمن، وُصف هو الآخر بـ«المنحاز» و«غير المهني». إذ إنه، على

الرغم من اتهامه السعودية بـ«استخدام التهديد بالتجويع كوسيلة حرب»، برّر، بنحو غير مباشر، الحصار المفروض على اليمن عبر إرجاعه القيود المفروضة على الواردات إلى ضعف ثقة «التحالف» بعمليات التفتيش التي تقودها الأمم المتحدة، مشدداً في هذا الإطار على ضرورة «تحسين الثقة... لكفالة زيادة تدفق الإمدادات». كذلك، لم يمتنع معِدّو التقرير عن المماثلة بين الغارات التي نفذها طيران «التحالف» على المدنيين، وبين «استخدام الحوثيين العشوائي للذخائر المتفجرة»، معتبرين أن الأمرين «أحدثا آثاراً غير متناسبة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية»، في وقت تؤكد فيه معظم التقارير الدولية أن السواد الأعظم من ضحايا الحرب الدائرة في اليمن سقطوا جراء الغارات السعودية.

ولم يقتصر التقرير الأممي على ذلك، بل إنه تضمن، وفقاً لمسؤولين من حركة «أنصار اللّه»، معلومات «كاذبة» عن قيام الحركة بإعدام ٣ قياديين عسكريين موالين للرئيس السابق، علي عبد اللّه صالح، هم: اللواء مهدي مقولة، العميد عبد اللّه ضبعان، والعميد مراد العوبلي. وإذ نفت «أنصار اللّه» تلك «الاتهامات الباطلة»، مؤكدة أن سلطات صنعاء لم تستقبل فريق الخبراء الذي أعدّ التقرير، أوضحت مصير أولئك القياديين الذين أورد الخبراء أسماءهم. وبحسب تصريحات نُقلت عن أحد القياديين في الحركة، فإن «اللواء مقولة لم يتعرض لأي أذى، وهو في منزله في صنعاء تحت الإقامة الجبرية، ويحظى بضمان الشيخ عبده بن حبيش، زعيم قبيلة سفيان، بعدما سلم نفسه إليه في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر الماضي». أما العميد ضبعان فقد «أُفرج عنه في ٢٧ كانون الأول/ يناير الماضي»، فيما لا يزال «العميد العوبلي مُتحفَّظاً عليه في جهاز الأمن السياسي».

كذلك، نفى القيادي في «أنصار اللّه» أن يكون مصدر الأسلحة التي في حوزة الحركة إيران، قائلاً إن «كل سلاح الجيش واللجان الشعبية صناعة روسية وغنائم من جبهات القتال، إلى جانب كميات محدودة من الأسلحة الخفيفة تُشتَرى من الأسواق المحلية لبيع السلاح في المحافظات». وجاء هذا الكلام تعليقاً على ما قال فريق الخبراء إنها «مخلفات قذائف، ومعدات عسكرية متصلة بها، وطائرات عسكرية مسيرة من دون طيار، ذات أصل إيراني» تمكن من توثيقها. واتهم الفريق إيران بأنها «أخفقت في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع توريد قذائف قصيرة المدى، وصهاريج تخزين ميدانية، وطائرات عسكرية مسيرة، أو بيعها أو نقلها» لـ«أنصار اللّه». وتشكل تلك الادعاءات تصديقاً للرواية الأميركية، التي سبق أن أعلنت الأمم المتحدة، تعليقاً على «مسرحية نيكي هايلي» في نيويورك أواسط شهر كانون الثاني/ يناير الماضي (عرضت هايلي يومها ما ادعت أنها آثار «الصاروخ الإيراني» الذي أُطلق على الرياض في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر الفائت)، أنها لم تجد عليها «أدلة قاطعة».

تصديق سرعان ما بادرت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة في استغلاله، عبر دعوتها، مجلس الأمن، إلى التحرك ضد إيران. وقالت هايلي، في بيان إن «الوقت حان» لذلك، لافتة إلى أن تقرير الخبراء الأمميين «يسلط الضوء على ما قلناه منذ أشهر، من أن إيران نقلت أسلحة بطريقة غير شرعية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن». وتابعت هايلي أنه «لا يمكن العالم الاستمرار في السماح لهذه الانتهاكات الصارخة بأن تتواصل من دون رد»، مشددة على ضرورة أن «تتحمل إيران عواقب تحديها المجتمع الدولي».

الأخبار

"الخوذ البيضاء".. ماكينة دعائية متماهية مع التنظيمات الإرهابية

"الخوذ البيضاء" أو فرق "الاتجار بالموت" كما أطلقت عليها بعض المنظمات المستقلة شكل من أشكال تآمر القوى المعادية لسورية فإضافة إلى التدخل العسكري المباشر وتمويل الإرهاب واستجلابه من شتى أصقاع الأرض وتسخير الإعلام ضد الدولة السورية

وشعبها وجيشها وقيادتها عمدت تلك القوى لاختلاق كيانات موازية للتنظيمات الإرهابية لتبرير دعمها للإرهاب وعدوانها على السوريين ودولتهم.

وأشارت العديد من التقارير الإعلامية حول ما يسمى "الخوذ البيضاء" إلى أنها "تعمل ضمن سوق بازارات الإعلام الرخيص لبوسها إنساني وحقيقتها تزييف الحقائق واختلاق الأكاذيب خدمة لداعميها ومموليها من الدول المعادية لسورية واستجلاب التدخل الخارجي فيها".

بالأمس القريب أفاد مركز التنسيق الروسي في حميميم بأن تنظيم جبهة النصرة الإرهابي يقوم بالتعاون مع مجموعة "الخوذ البيضاء" بالتحضير والترويج لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في إدلب لاتهام الجيش السوري بذلك حيث أبلغ أحد الأشخاص من مدينة سراقب المركز عن "التحضير لاستفزاز باستعمال مواد كيميائية لبث ذلك عبر قناة أجنبية وبالتحريض السافر الذي قام به تنظيم جبهة النصرة الإرهابي بين المواطنين".

وأشار المركز إلى أن إرهابيي "جبهة النصرة" جلبوا إلى سراقب أكثر من عشرين أسطوانة مملؤة بغاز الكلور والى قيام ما يسمى أصحاب "الخوذ البيضاء" مسبقا بتمثيل بروفات لإسعافات أولية وهمية وهم يرتدون وسائل حماية فردية ويزعمون بأنهم يقومون بإنقاذ السكان من التسمم بغازات سامة أطلقت عليهم.

ويشكل هذا الكشف الجديد عن الأفعال الإرهابية لأصحاب "الخوذ البيضاء" وتعاملها مع تنظيم جبهة النصرة المدرج على لائحة الإرهاب الدولية إضافة إلى تمويلها المشبوه من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ومشيخة قطر وغيرها دليلا آخر على صحة التقارير الإعلامية التي صدرت سابقا والمؤكدة أن مؤسسها وفق المعلومات المتداولة هو خبير أمني وضابط بريطاني سابق يدعى جيمس لو ميجرر وأنه أسسها بهدف فبركة أحداث إعلامية وكسب تعاطف الرأي العام العالمي عبر اختلاق كوارث إنسانية واستعمالها منصة للعدوان على سورية عبر اتهامها باستخدام الأسلحة الكيميائية وبالتالي تكون ذريعة لتدخل غربي أوسع في سورية.

وفي سياق جرائمها بحق السوريين وبعد تحرير الأحياء الشرقية لمدينة حلب وإعلان المدينة خالية من الإرهاب في كانون الأول من عام ٢٠١٦ انكشف زيف ادعاء شركات الإعلام الغربية التي اعتمدت بشكل كبير على حملة أصحاب "الخوذ البيضاء" الدعائية أو روايتها بأنها منظمة غير حكومية إنسانية حيث دلت القرائن على عكس ذلك بعد تمشيط الجيش العربي السوري لتلك الأحياء وعثورهم على أوكار لـ "جبهة النصرة" وغيرها من التنظيمات الإرهابية المنضوية تحت إمرتها تحوي كميات من المواد السامة والسجون وغيرها تقدمها لما يسمى "الخوذ البيضاء" وتتعاون معهم في سجن المدنيين واستغلالهم في حرب دعائية اعتمدت عليها الدول المعادية لسورية وخاصة الغربية منها من أجل تبرير اعتدائها على السوريين ودولتهم.

وعثرت وحدات الهندسة في الجيش العربي السوري في الحادي عشر من كانون الثاني عام ٢٠١٧ على مواد كيميائية سعودية المصدر من مخلفات المجموعات الإرهابية المسلحة في أحد أحياء حلب القديمة وذلك خلال تمشيط الأحياء الشرقية والمواد عبارة عن كبريت وكلور ومواد أولية للحبيبات البلاستيكية كانت تستخدم من قبل الإرهابيين لاستهداف المناطق السكنية في حلب.

والعام الماضي أكد الصحفي الفرنسي بيير لو كورف مؤسس مبادرة "نحن أبطال خارقون" الإنسانية في رسالة وجهها إلى الرئيس الفرنسي أن هذه الجماعة المسماة "الخوذ البيضاء" "تزعم بأنها تقوم بعمليات إغاثة في النهار لكن أعضاءها يعملون إرهابيين في الليل" بينما كشفت منظمة أطباء سويديين من أجل حقوق الإنسان المستقلة في تقريرها العام الماضي أن هذه الجماعة ارتكبت جرائم مروعة بحق السوريين وقتلت أطفالا أبرياء عمدا من أجل تصويرهم في مشاهد مفبركة حول هجوم كيميائي مزعوم سواء في خان شيخون أو غيرها من المناطق السورية.

ورقة توت أخرى أسقطها اعتراف الإرهابي وليد هندي بمشاركته في فبركة أفلام وصور أعدتها قناة تلفزيونية تركية أثناء عمله مع ما يسمى "الخوذ البيضاء" حول تعرض أحياء ومناطق في حلب للقصف بالسلاح الكيميائي لإلقاء اللوم على الجيش العربي السوري حيث أقر في اعترافات بثها التلفزيون العربي السوري في أيار الماضي أنه عمل منذ انضمامه لأحد التنظيمات الإرهابية في إطار "الخوذ البيضاء" مقابل تلقيه مبالغ مالية من قبل ما يسمى "المجلس المحلي" وممولين من دول خليجية كاشفا أنه تم توزيع ألبسة واقية وأقنعة للقيام بتمثيلية صورتها قناة تركية على أنها ضربة كيماوية حيث تم تصوير التمثيلية وهم يطلقون صفارات الإنذار ويحضرون النقالات لنقل المصابين ثم يبثون المقاطع على الانترنت لاتهام الجيش السوري بأنه هو من نفذ الضربة المزعومة.

وكما يقول المثل "أهل مكة أدرى بشعابها" فقد أكد رئيس تحرير صحيفة تقويم التركية الكاتب أرغون ديلر أن ما تسمى "منظمة الخوذ البيضاء" هي التي تقف وراء استخدام السلاح الكيميائي في خان شيخون بريف إدلب وقال "إن منظمة الخوذ البيضاء التي تمولها الحكومة البريطانية وتدعمها الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة تقف وراء الهجوم الكيميائي على بلدة خان شيخون".

وفضحت مصادر تمويل هذه المنظمة حقيقة عملها تحت عباءة داعمي الإرهاب في سورية حيث توضح بهذا الصدد الخبيرة البريطانية بشؤون الشرق الأوسط فانيسا بيلي في مقال لها أن هذه المنظمة "تستدعي الظروف للتدخل العسكري الخارجي في سورية وتعمل بالتنسيق مع المجموعات الإرهابية لأنها تنتشر أصلا في مناطق تتواجد فيها تنظيمات إرهابية مثل جبهة النصرة وغيرها ولا تتجاهل جرائم الإرهابيين فحسب بل تصنع لهم صورة إيجابية في وسائل الإعلام الغربية".

وتكشف الصور والتعليقات للعديد من أصحاب "الخوذ البيضاء" والتي نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي حقيقة انتمائهم إلى المجموعات الإرهابية وأنهم ليسوا كما يدعون "منظمة إنسانية" بل عبارة عن غطاء لتقديم العون للإرهابيين كذراع إرهابي آخر أوجده الغرب في سورية.

سانا

ما العمل إذا منعت «إسرائيل» لبنان من استخراج نفطه؟

د. عصام نعمان

تبادل لبنان أخيراً وثائق عقود التنقيب عن النفط والغاز مع ثلاث شركات عالمية: الفرنسية «توتال» والإيطالية «ايني» والروسية «نوفاتيك». أعمال التنقيب لن تبدأ قبل العام المقبل. غير أنّ ثمة خشية من ألاّ تبدأ أبداً بسبب اندلاع حرب محتملة بين لبنان و«إسرائيل». لماذا؟ لأنّ «إسرائيل» تدّعي أنّ القطاع Block رقم ٩ من المياه الإقليمية اللبنانية ملكها، وقد تلجأ الى القوة لمنع الشركات المتعاقدة مع لبنان من التنقيب. ماذا يحدث إذا تجاهل لبنان تهديدات «إسرائيل» وأوعز الى الشركات المتعاقدة بمباشرة أعمال التنقيب بلا إبطاء؟

ثمة احتمالات عدّة:

- رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة سعد الحريري اتفقوا على رفض التهديدات الإسرائيلية وكرّسوا موقفهم الصلب بقرار حاسم للمجلس الأعلى للدفاع يقضي بمواجهة أيّ خرق يمسّ سيادة البلاد براً أو بحراً. وكان الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصراللّه أكد مراراً انّ المقاومة سترّد بالقوة على «إسرائيل» اذا حاولت منع لبنان من ممارسة حقوقه السيادية في مياهه الإقليمية، وأعاد تأكيد هذا الموقف أمس. هل يُعقل أن تستخدم «إسرائيل» القوة لوقف أعمال التنقيب في المياه الإقليمية اللبنانية معرّضةً للتدمير منشآتها النفطية القائمة على بعد أمتار معدودة من البلوك ٩ اللبناني؟

- يرجّح فريق من المراقبين أنّ «إسرائيل» ستمتنع عن استخدام القوة ليس لتفادي تعريض منشآتها النفطية للتدمير فحسب بل لحرصها أيضاً على تفادي صدام سياسي مباشر وربما عسكري غير مباشر مع روسيا لكون شركة «نوفاتيك» العاملة في منطقة البلوك ٩ روسية الجنسية.

- فريق آخر من المراقبين يرى أنّ «إسرائيل» تهدّد باستخدام القوة للضغط على لبنان من

أجل حمله على القبول بشكلٍ من أشكال التفاوض معها بغية التوصل إلى تسوية بشأن ملكية البلوك ٩. لكن، ماذا لو رفض لبنان التفاوض؟

- لتفادي مضاعفات عسكرية تؤذي «إسرائيل» في هذه الآونة، ولا سيما بعد صدامها العسكري الأخير مع سورية وإسقاط طائرة متطوّرة لها من طراز أف ـ ١٦، سارعت واشنطن الى إيفاد مساعد وزير خارجيتها دايفيد ستيرفيلد إلى بيروت مستبقاً وزيره ريكس تيلرسون بغية التمهيد لزيارته بإزالة العقبات وتلطيف الحساسيات. ساترفيلد قدّم للمسؤولين اللبنانيين رشوةً وأطلق تهديداً. الرشوة تمثّلت بتأكيدٍ مفاده أنّ «إسرائيل» لن تبني جدارها الفاصل بينها وبين لبنان على النقاط الـ ١٣ المتنازع عليها في الخط الأزرق المحاذي لحدود لبنان مع فلسطين المحتلة، مقترحاً تسوية النزاع بالتفاوض مع «إسرائيل» من خلال تبادلٍ للأراضي معها. التهديد تمثّل بتحذيرٍ بأنّ «إسرائيل» لن تتوانى عن استخدام القوة إذا رفض لبنان التفاوض وباشر عمليات التنقيب.

- المسؤولون اللبنانيون تجاهلوا الرشوة ورفضوا التهديد. قالوا لساترفيلد إنّ «إسرائيل» لا تفي بالتزاماتها ووعودها ولا تنفذ قرارات الأمم المتحدة، لا سيما أنّ أعمال بناء الجدار الفاصل ما زالت ناشطة وما من شيء يضمن عدم تعدّيها على النقاط المتنازع عليها، خاصةً تلك القريبة من الناقورة على شط البحر المتوسط وما يمكن أن ينجم عن ذلك من تداعيات بالنسبة الى حدود البلوك ٩ في المياه الإقليمية. أما رفض التهديدات فمردّه إلى ترسمل لبنان على نجاح سورية في كسر هيبة سلاح الجو الإسرائيلي من جهة ووثوقه بقدرة جيشه والمقاومة على التصدّي للتعدّي الإسرائيلي أياً كان حجمه.

- تيلرسون في اجتماعه الى الرؤساء الثلاثة ركّز على ضرورة وقف أنشطة حزب اللّه وسحب مقاتليه من سورية، متبنّياً مقولات ساترفيلد بشأن مسألتي الجدار الفاصل والنزاع حول البلوك ٩، وداعياً الى التهدئة ومعاودة التفاوض مع «إسرائيل».

- تهدئة الخلاف حول بناء الجدار الفاصل وملكية البلوك ٩ قد يجمّد النزاع بعض الوقت، لكنه لا ينهيه. بالعكس، قد تتسبّب أية خطوة إسرائيلية عدائية في البر أو البحر باندلاع الحرب بالنظر إلى الحساسية السائدة بين كِلا الطرفين من جهة وتصميم سورية وحلفائها على ردّ الصاع صاعين إذا حاولت «إسرائيل» التعدّي على أيّ من حلفائها من جهة أخرى.

- تتردّد في الأوساط الدبلوماسية القريبة من الأميركيين كما من المعادية لهم تكهّنات وتصوّرات متعدّدة للخروج من الأزمة او لتهدئتها. ثمّة من يعتقد انّ واشنطن ستطالب موسكو بالعمل من أجل تفادي زعزعة الاستقرار في المنطقة وذلك بحمل شركة «نوفاتيك» الروسية على وقف عملياتها في منطقة بلوك ٩ تجنّباً لاندلاع صدام عسكري. آخرون يعتقدون انّ إيران ستضغط، في المقابل، على روسيا لرفض المقاربة الأميركيّة المريبة وأنّ استجابة موسكو مرجّحة في هذا السبيل بدليل أنها وافقت، بادئ الأمر، على السماح لشركة «نوفاتيك» بالتعاقد مع الحكومة اللبنانية رغم علمها بالمخاطر التي تكتنف عمليات التنقيب وتهديدات «إسرائيل» ذات الصلة.

- ثمة مَن يعتقد أيضاً انه لا يمكن معالجة النزاع اللبناني – الإسرائيلي المحتدم بمعزل عن الصراع الأكبر المتأجّج حالياً بين دول محور المقاومة من جهة «وإسرائيل» وأميركا من جهة أخرى، وأنّ الاحتمال الأرجح هو متابعة لبنان عمليات التنقيب متجاهلاً تهديدات «إسرائيل» لتقديره شأن حلفائه أنّ «إسرائيل» لن تلجأ الى استخدام القوة تفادياً لحربٍ مكلفة تعرف سلفاً أنها غير قادرة على كسبها في هذه المرحلة.

- إلى ذلك، ثمة من يقترح مقاربة أخرى متوازنة في رأيه قوامها نقل القضية الى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار مزدوج: منع «إسرائيل» من بناء الجدار الفاصل على النقاط المتنازع عليها في الخط الأزرق وذلك تحت رقابة القوات الدولية «يونيفيل»، ومطالبة لبنان بتأجيل تنفيذ عمليات التنقيب عن النفط والغاز في منطقة البلوك ٩ لمدة سنتين بانتظار إجراء تحقيق عملاني من قبل الأمم المتحدة لترسيم حدود المياه الإقليمية بين لبنان و«إسرائيل» على أن يرافق هذه العملية قيام لجنة فنية أممية بمراقبة عمليات استخراج النفط والغاز في منطقة التنقيب الإسرائيلية للحؤول دون سطوها من الباطن على مخزون لبنان من النفط والغاز في أعماق البلوك ٩.

بهذا التدبير العملاني يجري شراء الوقت بأمل التوافق في الأمم المتحدة على إيجاد مخرج من الأزمة المحتدمة بين لبنان و«إسرائيل».

تقديري الشخصي أنّ «إسرائيل» لن تتخلى عن مطامعها وعدوانيّتها. في المقابل، لبنان ومعه محور المقاومة لن يتخلى عن حقوقه وسيواجه التعدّي بالتصدّي، ويكسب.